INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

أنقذوا المفكر والباحث حسن فرحان المالكي

اعتقلت السلطات السعودية المفكر والباحث في التاريخ الاسلامي والفقه؛ أ. حسن بن فرحان المالكي في11سبتمبر/أيلول 2017، وهو معروف بآرائه الدينية المتسامحة والمعتدلة ونبذه للتكفير والطائفية ونقده للفكر الوهابي السلفي.

هذا الاجراء ضد السيد حسن المالكي ليس الاول؛ فبالإضافة الى منعه من السفر خارج السعودية ومنعه من التأليف وحظر مؤلفاته داخل المملكة السعودية؛ فقد تم اعتقاله تعسفيا مرات عده؛ ودون تقديمه للمحاكمة او توجيه اي اتهام وحتى دون مقابلة اي محامي!

قضى الباحث والمفكر حسن بن فرحان المالكي في المعتقلات السعودية ودون توجيه تهم له، مدة عام كامل؛ خلالها تم اعتقال ابنه العباس لتأكيده عبر حسابه في التويتر ان والده مظلوم ولم يقم بشيء مخالق للقانون. وبعد ذلك تم توجيه 14 تهمة إلى المفكر حسن تتعلق ب (المس بالثوابت واثارة الفتنه والكتابة والتأليف "هو ممنوع منها من قرار سابق") وطالبت النيابة العامة التي ترجع للملك سلمان مباشرة من المحكمة الجزائية المتخصصة (محكمة الإرهاب) بحكم "الاعدام تعزيرا" وفقا لتصريحات المحامي السيد طه الحاجي .كما طالبت بالسجن لنجله 25 عاما بتهمة إثارة الراي العام والتشكيك في نزاهة السلطات.

وفي 23 أكتوبر 2017 وبعد نحو شهر ونصف من الاعتقال، أكد الدكتور عبد الله العودة نجل الشيخ سلمان العودة، المقيم في الولايات المتحدة، أن إخوته وبينهم أطفال قد منعوا من السفر خارج البلاد لأسباب غير معروفة.

وفي تأكيد على نهج العقوبات الجماعية التعسفية، توسعت الحكومة السعودية في عقوبة أسرة العودة ورفضت سفارتها في واشنطن في 7 نوفمبر 2017 تجديد جواز سفر الدكتور عبد الله العودة، باحث ما بعد الدكتوراة في جامعة ييل، بدعوى (إيقاف الخدمات الحكومية) وذلك وفق الوصف الحكومي في السعودية وأخبروه أنه يمكنه فقط

الحصول على تذكرة مرور للسفر للسعودية، ويُعتقد إن هذا الإجراء بهدف منعه من السفر فيما لو رجع للسعودية، ما يجعله بعد ذلك عرضة لأي إجراءات تعسفية أخرى.

مارست السلطات السعودية بحق الناشط الحقوقي حسن فرحان المالكي عدة انتهاكات تعسفية:

- الاعتقال التعسفي والاحتجاز القسري: اعتقلت السلطات السعودية المفكر حسن فرحان المالكي دون أي تهم له وزجته في معتقلاتها لمدة عام كامل وبعد عام القت بحقه 14 تهمة.
- العقوبات الجماعية: لم تقتصر العقوبة فقط على المفكر حسن بل طالت جميع افراد اسرته ومنهم نجله السيد العباس المالكي الذي تم اعتقاله على خلفية تغريدات تطرق فيها إلى ظروف اعتقال والده.
- حرية الرأي والتعبير: ما كان يمارسه الناشط حسن فرحان المالكي يندرج تحت بند حرية التعبير وانتقاده لممارسات الحكومة السعودية بحق أبناء الجوار أو حتى أبناء شعبها هو ليس بجريمة بل حق مشروع منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- الحق في محاكمة عادلة: لم يتمتع المفكر حسن بحقه المشروع في الحصول على محاكمة عادلة وتمثيل قانوني يضمن له حقه، فبعد عام من اعتقاله صدرت بحقه تهم جزافية.
- الحكم بالإعدام: السلطات السعودية طالبت بإعدام الشيخ حسن فرحان المالكي لجريمة التسامح والتقريب بين المذاهب. عدم وجود قانون عقوبات مدون وقانون جنائي مكتوب يسمح للقضاء الشرعي بتوجيه تهم وأحكام تتناسب مع مبادئها فقط وهذا ما يسبب المأساة الأكبر للمعارضين في السعودية.

إضافة إلى ذلك فإن الحكومة السعودية تنتهك اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، وهذا ما يبرر المخاوف على المعتقلين، وغيرهم في مختلف السجون، خصوصا مع عدم وجود مجتمع مدني مستقل يمكن أن يمارس دورا رقابيا.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان إذ يناشد مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أن يُدرج أمر المعتقل أ. حسن بن فرحان المالكي والمعتقلين قسراً في السجون السعودية ضمن أجندة الدورة الأربعون للمجلس ويطالب بوقف الأحكام الصادرة بإعدام الناشطين السياسيين وسجناء الرأي والعمل على الإفراج الفوري عنهم.

وحيث أنه قد سبق وإن شارك المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان الناشطون والمنظمات الإنسانية في مناشداتهم لمطالبة الحكومة السعودية والمجتمع الدولي بإطلاق سراح المفكر حسن فرحان المالكي وإنقاذه من حكم مواجهة الموت، لكن للأسف لم تلاقي حتى الآن تلك المناشدات آذان صاغية لإنقاذ حياة إنسان دافع عن الإنسانية وحقوق الإنسان كونه ناشط في حقوق الإنسان، بالإضافة إلى فكره الديني المعتدل الذي لم يتناسب مع مبادئ السلطات السعودية المعتمدة في نهجها على سياسة التطرف الديني القمعي المرتكز على إلغاء الآخر.